

هل يلهب تراجع أسعار النفط علاقات الدول المنتجة؟

# أسعار النفط دون 50 دولار للبرميل مجددا والأوبك لا تفكر في خفض الإنتاج



استقرت أسعار النفط للعقود الآجلة في التعاملات الآسيوية أمس الخميس مع تداول الخام الأمريكي دون 50 دولارا للبرميل قرب أدنى مستوى له في أكثر من ثلاثة أشهر مع تعرض السوق لضغوط من ارتفاع المخزونات الأمريكية وقوة الدولار. ويرى مراقبون أن استمرار تراجع أسعار النفط قد يشعل نيران أزمات سياسية بين الدول المنتجة، خاصة في ظل غياب مؤشرات تفاهم بينها لتدبير أسعار المحروقات في السوق، ودخول إيران بقوة حلبة المنافسة على الإنتاج بعد تسوية ملفها النووي وتوجهها نحو استعادة مكانتها في الأسواق العالمية.

وأظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن مخزونات النفط الخام التجارية في الولايات المتحدة سجلت زيادة بلغت 2.5 مليون برميل الأسبوع الماضي لترتفع عن المتوسط الموسمي في خمس سنوات ومخالفة التوقعات التي كانت تشير إلى انخفاض قدره 2.3 مليون برميل.

وقالت الإدارة أيضا أن المخزونات في مركز تسليم العقود الآجلة للخام الأمريكي في كاشينج بولاية أوكلاهوما ارتفعت أيضا.

و هبطت أسعار تسليم سبتمبر 1.67 دولار يوم الأربعاء لتغلق تحت مستوى 50 دولار للمرة الأولى منذ إبريل.

وتراجعت عقود برنت الي 56.11 دولار للبرميل.

وبرنت الآن منخفض حوالى 12 بالمائة عن مستواه في بداية الشهر الحالي بفعل القلق بشأن الطلب واحتمال أن يؤدي اتفاق إيران النووي مع القوى العالمية الست إلى زيادة في امدادات الخام من البلد العضو بمنظمة أوبك مع رفع العقوبات عن طهران.

ومع هذا فإن مندوبين لدول خليجية ودول أخرى في أوبك يقولون أن هبوط الأسعار من

وذكرت صحيفة «فاينانشيال تايمز» أن موجة الهبوط الحاد التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق العالمية، باتت تشكل ضغطا على ميزانيات الدول الخليجية المصدرة للنفط فقد تدفع بعضها إلى رفع الدعم الحكومي عن المنتجات النفطية، على غرار القرار الإماراتي.

وأوضحت الصحيفة البريطانية - في سياق تعليق أوردته على موقعها الإلكتروني اليوم الأربعاء - أن تراجع أسعار النفط وضع دول خليجية عدة أمام مازق؛ حيث تحتاج الإمارات إلى بيع البرميل الواحد عند سعر 75 دولارا، من أجل تحقيق توازن في ميزانيتها، فيما قد تحتاج البحرين وعمان، على سبيل المثال، إلى البيع عند سعر أكثر من 100 دولار للبرميل.

ولفتت إلى أن القرار الإماراتي يعد الحلقة الأحدث ضمن سلسلة من خطوات اتخذتها

المرجح أن يكون قصير الأجل ولن يجعل المنظمة تغير سياستها للبقاء على الإنتاج مرتفعا للدفاع عن حصتها في السوق.

وقال مندوبان خليجيان في أوبك ومندوبون من دول أخرى إن من المرجح أن يكون انخفاض أسعار النفط هذا الشهر قصير الأجل ولن يصرف المنظمة عن سياستها المتمثلة في إبقاء الإنتاج مرتفعا لحماية حصتها في السوق.

وقال مندوب خليجي في أوبك «لا اظن ذلك (تغيير السياسة)، فلم يحن وقت التغيير بالنسبة لأوبك».

وأضاف «سيزيد الطلب عما كان عليه في النصف الأول من السنة الجارية رغم أن هناك بعض الشكوك المحيطة بالاقتصاد. ستبقى الأسعار قرب 60 دولارا».

حكومات عدة حول العالم، من أجل رفع الدعم عن منتجاتها النفطية، والذي بلغت قيمته 548 مليار دولار في دول صاعدة ونامية، من بينها مصر والهند وإندونيسيا والمكسيك.

ونقلت الصحيفة عن الخبير الاقتصادي ناصر السعدي قوله «قرار الإمارات خطوة ممتازة، ستحدد المسار أمام دول خليجية أخرى».

وكانت وزارة الطاقة الإماراتية، قد أعلنت في وقت سابق اليوم، تحرير أسعار الوقود واعتماد آلية للتسعير وفقا للأسعار العالمية، اعتبارا من أول أغسطس المقبل، حيث يشمل قرار تحرير الأسعار مادتي الجازولين والديزل، وذلك دعما للاقتصاد وترشيذا لاستهلاك الوقود وحماية للموارد الطبيعية وللحفاظة على البيئة.